المانيا الغربية والشعب الفلسطيني

كنيث م. ليفان

كانت جمهورية المانيا الاتحادية منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ مرتبطة ارتباطا وثيقا بغربق او اكثر من غرقاء القضية الفلسطينية . وفضلا عن اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المعنية واعادة تأسيسها بعدما قطعت بعض هذه الدول علاقاتها مع بون ، فقد كانت ناشطة هناك في التجارة ، وقدمت القروض والهبات والخدمات الفنيةوالاسلحة ودربت الجنود ، واعربت عن اراء حول سلوك معين بدر من المتخاصمين ، وحول طبيعة المشكلة، وحتى حول الطريقة التي يجب تسوية النزاع بها . وهذا كله يدفع المرء الى التساؤل عما اذا كان من الممكن استشفاف صلة ما بين هذه النشاطات والاتجاه الذي اتخذه النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ولكن الافتراض بأن المانيا الغربية قد تدخلت في هذا النزاع يتطلب ، بالطبع ، اثبات انها اثمرت في ميزان القوة بين الاعداء . وسأجادل هنا بأن هذا قد حدث في الواقع . وسينقلنا هذا الى مسألة ما اذا كانت المانيا قد عززت مصالح السلام والعدل أم انها ، ودولا اخرى ، اثارت العدوان في هذه الزاوية من العالم . ولكن قبل ان يمكن الاجابة عن هذا السؤال ، لا بد من الاشارة الى افعال واهداف الدول المتعادية المعنية في الاوقات التي تدخلت فيها المانيا الغربية في نزاعها .

ان اسباب تلك السياسات الالمانية الغربية التي يبدو أنها اثرت في النزاع الفلسطيني ــ الاسرائيلي هي مسألة اخرى جديرة بالانتباه في هذا السياق. وفضلا عن القاء الضوء على المواقف المقررة القديمة، سأدرس الى أي حد فقدت تلك السياسات فعاليتها وما اذا كانت الحقائق الجديدة تولد تغييرا في سياسة المانيا الغربية الفلسطينية . في بداية الامر كانت الجمهورية الاتحادية تنشد اهدافا اقتصادية وسياسية معينة اعتمد تحقيقها على تلبيتها لمطالبات الولايات المتحدة وغيرها من الدول بان تدعم المانيا الغربية اسرائيل بطرق مختلفة . ولم يكن ادعاء زعماء المانيا الغربية بأنهم في هذه المسألة كانوا يعملون بدافع الشفقة والالتزام الاخلاقي الا تسويغا مريحا . فلو ارادوا حقا ان يفعلوا ما هو صحيح وسليم وعادل اخلاقيا ، لامتنعوا عن تقديم الدعم غير المشروط لدولة اسرائيل التي كانت مسؤولة عن محنة مئات الالوف من اللاجئين الفلسطينيين . على أن سياسة المانيا الغربية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية ، والتي تتميز باعتراف متزايد بحقوق الفلسطينيين ، قد عكست في الاعوام الاخيرة اعتماد المانيا الغربية النامي على العرب فضلا عن تحقيقها قسطا من الاستقلال عن الولايات المتحدة .

لنبدأ بالمعاهدة بين جمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل التي وقعت في العاشر من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥٢ واقرت في اذار (مارس) عام ١٩٥٣(١).

دفع التعويضات لاسرائيل

لقد وعدت الجمهورية الاتحادية ان تدفع لدولة اسرائيل ثلاثة بلايين مارك الماني في شكل سلع وخدمات خلال فترة اثني عشر عاما . وتم الاتفاق على ان تقدم اسرائيل طلبات الى موردين افراد في المانيا الغربية ، ومن ثم تدفع حكومة المانيا الغربية لهم ثمنها . وخلال المفاوضات وافق الفريقان على تقديم ثلث المدفوعات الى شركات النفط البريطانية لقاء شحنات نفط الى اسرائيل(٢). وكان الهدف المحدد لكل هذه المدفوعات هو تعزيز تنمية البنية السفلى لاسرائيل .

وضمن اطار المعاهدة وعدت الجمهورية الاتحادية « مؤتمر المطالب المادية اليهودية ضد المانيا » ، الذي يمثل المنظمات اليهودية الثلاث والعشرين